وكالة الأمن القومي الأمريكية تنفي تعرض موقعها الإلكتروني لهجوم معلوماتي

ألمانيا والبرازيل تلتقطان قفاز المبادرة وتعدان لقرار أممي حول التجسس

عواصم - «وكالات» : أعلن دبلوماسيون أمميون امس الاول أن ألمانيا والبرازيل تعملان على إعداد قرار في الأمم المتحدة حول حماية الحريات الفردية في غمرة المعلومات التي كشفت عن برنامج التجسس الأميركي على العديد من الدول بينها دول حليفة، وذلك عقب كشف المتعاقد السابق مع وكالة الأمن القومي الأميركي إدوارد سنودن عن وثائق بشأن برامج التنصت التي تقوم بها الوكالة.

وأفاد دبلوماسي أوروبي أن دبلوماسيين برازيليين وأوروبيين ومن ألمانيا وأميركا اللاتينية التقوا الجمعة لمناقشة مشروع القرار.

وأضاف المصدر نفسه «طالبا عدم الكشف عن هويته» أن فرنسا والسويد والنروج والنمسا تدعم بقوة هذا القرار.

وأوضح المصدر أن القرار يهدف إلى توجيه رسالة إلى كل الذين يستغلون النظام.

لكن القرار الذي سيرفع إلى لجنة حقوق الإنسان بالجمعية العامة للأمم المتحدة لن يشير تحديدا إلى الولايات المتحدة.

ووفق دبلوماسيين فإن القرار سيحال للجمعية العامة للتصويت عليه قبل نهاية نوفمبر.

وسيهدف القرار إلى توسيع الشرعة الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية التي أقرتها الأمم المتحدة عام 1966 ودخلت حيز التطبيق عام 1976 لحماية الحقوق الفردية، بحيث تشمل الأنشطة على الإنترنت.

وتأمل برلين وبرازيليا في أن تشير المادة الـ17 إلى موضوع الإنترنت، علما بأنها تورد بألا يتعرض أي شخص لتدخل تعسفي أو غير قانوني في حياته الخاصة وعائلته ومنزله أو بريده، ولأي مساس غير قانوني بكرامته أو سمعته.

وأبدت ألمانيا والبرازيل استياءً كبيرا من المعلومات الأخيرة عن تجسس الأميركيين على المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيسة البرازيلية ديلما روسيف.

وقالت ألمانيا أمس الاول إنها سترسل كبار قادة مخابراتها إلى واشنطن خلال أيام سعيا للحصول على إجابات من البيت الأبيض حول مسألة التجسس على مسؤولين ألمان.

وقال متحدث باسم الحكومة الألمانية أن ميركل طرحت خلال قمة الاتحاد الأوروبي التي اختتمت أعمالها أمس الاول في بروكسل «اتفاق عدم تجسس» الدول الأعضاء بعضها على بعض، في حين تسعى باريس وبرلين للتوصل إلى اتفاق مماثل مع واشنطن.

وكانت فرنسا وألمانيا قد تقدمتا بمبادرة مشتركة مدعومة من الدول الأوروبية الأخرى لإيجاد أرضية تفاهم مع الولايات المتحدة قبل نهاية العام بشأن مسائل التجسس.

وأوضح رئيس المجلس الأوروبي هيرمان فان رومبوي أن المطلوب إنشاء مجموعة يمكن للدول الأعضاء الأخرى الانضمام إليها من أجل إيجاد قواعد مشتركة مع الولايات المتحدة بشأن أنشطة التجسس، محذرا من أن «فقدان الثقة يمكن أن يضر بالتعاون على صعيد التجسس».

من جهتها أوضحت المتحدثة باسم الخارجية الأميركية جين ساكي أن الرئيس باراك اوباما طلب مراجعة أنشطة جمع المعلومات والمراقبة.

وأكدت ساكي أن الولايات المتحدة عازمة على مواصلة جمع المعلومات التي تحتاجها لحمايتها وحلفائها، مع الأخذ في الاعتبار آراء الأصدقاء والحلفاء، مشيرة إلى أن واشنطن ستواصل إيجاد توازن بين احتياجاتها الأمنية واحترام الخصوصية، وأن الكشف عن معلومات سرية مثل لحظة توتر مع بعض الحلفاء.

وعلى صعيد غير بعيد نفت وكالة الأمن القومي الأمريكية تعرض موقعها الإلكتروني لأي هجوم معلوماتي، وقالت إن خطأ تقنيا وقع خلال عملية تحديث أدى إلى توقفه عدة ساعات، الجمعة، وجعل الدخول إليه متعذرا.

واكتفت الوكالة، التي أثارت جدلا واسعا مؤخرا بشأن اختراقها أجهزة الحواسيب والشبكات الرقمية للقيام بعمليات تعقب وتجسس، بإعلان أنها تتحرى سبب العطل.

وقالت المتحدثة باسم الوكالة إن عملية التحري عن العطل ما زالت مستمرة، دون أن تخوض بالمزيد من التفاصيل.

وقد أطلق توقف الموقع موجة تكهنات على موقع تويتر للتواصل الاجتماعي، ومن أبرز الفرضيات التي تداولها المغردون فرضية هجوم لمجموعة أنونيموس لقراصنة الإنترنت وهي مجموعة سبق أن نفذت العديد من الهجمات الإلكترونية المماثلة، إلا أن المجموعة لم تتبن حتى مساء الجمعة أي هجوم على موقع الوكالة.

وقد برزت ممارسات الوكالة إلى السطح بعد كشف مستخدمها السابق إدوارد سنودن وثائق تكشف تجسس الوكالة على أشخاص وهيئات أميركية، وقد نشرت الوثائق التي سربها سنودن بصحيفة غارديان البريطانية في وقت سابق من العام، بينما هرب سنودن إلى هونغ كونغ ومن ثم إلى روسيا حيث منح حق اللجوء المؤقت.

واعتبر مايكل موريل الذي كان يشغل منصب نائب مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية «سي آي أيه» الجمعة أن التسريبات التي قام بها سنودن هي «الأخطر» على الإطلاق بتاريخ الاستخبارات الأمريكية.

وقال موريل، في مقابلة مع شبكة «سي بي أس نيوز» بثت مقتطفات منها الجمعة، إن عملية التسريب تعد أخطر تسريب لمعلومات سرية بتاريخ العمل المخابراتي الأميركي.

وردا على سؤال عن رأيه في سنودن نفسه، قال موريل إن هذا الشخص «ليس بطلا، لقد خان وطنه».

واعتبر موريل الذي كان بالسابق الرجل الثاني في «سي آي أيه» أن أخطر ما سربه سنودن هو الميزانية المفصلة لجميع وكالات الاستخبارات الأميركية المسماة «الميزانية السوداء» معتبرا أن تسريب هذه الموازنة يتيح لمنافسي الولايات المتحدة تركيز جهودهم بميدان مكافحة التجسس على المجالات الناجحة وعدم إيلاء الكثير من الاهتمام للمجالات التي لم نحقق فيها أي نجاح».

وأضاف أن ما قام به سنودن هو وضع الأمريكيين في خطر أكبر لأن من وصفهم بالإرهابيين يتعلمون الكثير من هذه التسريبات، وسيكونون أكثر يقظة.

ومنذ نشر غارديان وثائق سنودن في يونيو لم تتوقف تداعيات هذه الفضيحة، وتكبر ككرة ثلج، ولا سيما مع الكشف مؤخرا عن عمليات تجسس مارستها الاستخبارات الأميركية على رؤساء دول وحكومات بعضها حليف لواشنطن.

انجيلا ميركل وديلما روسيف

.. والإكوادور تهدد بريطانيا بالملاحقة الدولية .. بسبب أسانج

عواصم - «وكالات» : هددت الإكوادور، الجمعة، بملاحقة بريطانيا أمام هيئة دولية في حال لم تتلق ردا منها لإيجاد حل لقضية مؤسس موقع ويكيليكس جوليان أسانج اللاجئ منذ نحو 16 شهرا إلى سفارتها في لندن.

وقرر وزير خارجية الإكوادور ريكاردو باتينيو أن يزيد الضغط على بريطانيا بعد أن أبدى أسفه للرفض الشفوي لاقتراحه بتشكيل لجنة ثنائية تضم خبراء قانونيين من البلدين لدرس القضية.

وقال باتينيو للإذاعة العامة في الإكوادور «ننتظر ردا مكتوبا من جانبهم، وإذا لم يقوموا بذلك خلال بضعة أيام فسنلجأ إلى هيئة دولية لكي تحترم بريطانيا القوانين الدولية».

ولجأ أسانج إلى سفارة الإكوادور في لندن يوم 19 يونيو 2012 لتجنب تسليمه للسويد في قضية اعتداء جنسي ينفي ضلوعه فيها.

ويخشى مؤسس ويكيليكس أن يتم تسليمه في النهاية للولايات المتحدة حيث يواجه عقوبة الإعدام بسبب نشر موقعه وثائق سرية أميركية.

وحتى الآن، رفضت لندن السماح لأسانج بالتوجه إلى الإكوادور التي منحته اللجوء السياسي. وفي بداية أكتوبر ، تحدثت حكومة الإكوادور عن إمكان اللجوء لهيئات دولية على غرار محكمة العدل الدولية.

وأقر وزير خارجية الإكوادور بأن اللجوء لهيئة دولية أمر معقد، ولكنه شدد على أن «لا خيار آخر» أمام بلاده «لفرض احترام حق اللجوء الذي منحته الإكوادور» مضيفا أن «إجبار شخص يستفيد من القانون الدولي على البقاء في سفارتنا منذ أكثر من عام رغم إرادته يبدو لنا أمرا خطيرا».

يُذكر أن أسانج قد اشتهر عام 2010 حين نشر ويكيليكس عشرات الآلاف من البرقيات الدبلوماسية الأميركية السرية، وأثار هذا التحرك غضب واشنطن لأن الكثير من البرقيات المنشورة تتعلق بحربي العراق وأفغانستان، وتضم برقيات أخرى تقديرات صريحة ومحرجة أحيانا تتعلق بزعماء من دول شتى أدلى بها دبلوماسيون أميركيون.

سعياً لإعطاء زخم أكبر للحل الدبلوماسي لملفها النووي

الإدارة الأمريكية تتريث في فرض عقوبات جديدة على إيران

واشنطن - «وكالات» : طلبت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما من الكونغرس التريث في فرض عقوبات جديدة على إيران، سعيا لإعطاء زخم أكبر للحل الدبلوماسي، بينما قال دبلوماسيون بالوكالة الدولية للطاقة الذرية إنهم لا يملكون معلومات تؤكد وقف إيران تخصيب اليورانيوم بنسبة أكثر من 5 في المئة. وقالت المتحدثة باسم الخارجية جين ساكي، في مؤتمر صحافي، إن أي تحرك من قبل الكونغرس يجب أن يتماشى مع الإستراتيجية التفاوضية.

وأضافت أن الوقت مناسب للتريث لرؤية إن كانت المفاوضات مع طهران ستكتسب زخما.

غير أن الإدارة الأمريكية أبقت الباب مفتوحا للجوء لعقوبات جديدة في حال انتهت الجهود التفاوضية إلى طريق مسدود، وقالت ساكي إن العقوبات يمكن أن تفرض بالمستقبل إذا ما اقتضت الحاجة، ولكن ما مطلوب من الكونغرس الآن هو التريث.

وأوضحت أن المرونة في النظر في عقوبات جديدة ستكون مفيدة في الوقت الراهن «وتمنحنا فرصة لنرى إن كانت هذه العملية ستنجح في المضي قدما».

وشددت على أن ما لم يتغير هو أنه بالإمكان دعم الكونغرس والعمل معه لفرض عقوبات جديدة، مشددة على أن هذا الخيار لم يسحب عن الطاولة.

من جهة أخرى، يمثل وزيرا الخارجية جون كيري والخزانة جاك في ليو الخميس المقبل أمام لجنة من مجلس الشيوخ مكلفة بتشديد العقوبات على إيران.

وسيطلع الوزيران اللجنة على مستجدات الوضع فيما يتعلق بالمفاوضات مع إيران التي من المنتظر أن تعقد جولة أخرى أواخر الأسبوع الأول من الشهر المقبل، ويشارك فيها إضافة للولايات المتحدة وإيران كل من فرنسا والصين وبريطانيا وألمانيا، فيما يعرف بـ «خمسة + واحد».

وفي سياق متصل، قال دبلوماسيون بالوكالة الذرية أمس الاول إنهم لا يملكون معلومات تؤكد ما ذكره عضو رفيع بالبرلمان الإيراني حول وقف طهران من تخصيب اليورانيوم بنسبة أكثر من 5 في المئة. ولفت الدبلوماسيون إلى أن مفتشي الوكالة يزورون مواقع التخصيب الإيرانية مرة أسبوعيا تقريبا، وبالتالي فإن الوكالة ربما لا تعلم بعد بأمر وقف التخصيب إذا كان قد حدث الأيام القليلة الماضية أم لا.

ورجح أحد الدبلوماسيين أن إيران ما زالت تنقي اليورانيوم لمستوى 20 في المئة.

وكان العضو البارز بلجنة الأمن القومي بالبرلمان الإيراني حسين نقوي حسيني قد أكد في وقت سابق أن بلاده أوقفت تخصيب اليورانيوم إلى مستوى فوق 5 في المئة المطلوب لمحطات الطاقة لأن لديها ما يكفي من احتياجاتها من الوقود المخصب لمستوى 20 في المئة من أجل المفاعل البحثي بطهران. وتعتبر نسبة تخصيب اليورانيوم من أكثر مواد اللف النووي الإيراني إثارة للخلاف، حيث إن مستوى تخصيب اليورانيوم هو الذي يحدد نوع الاستخدام للطاقة النووية. وتقول إيران إنها تحتاج هذه المادة لتزويد مفاعل للأبحاث الطبية بالوقود.

يُذكر أن الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي قد أقروا عقوبات نفطية على إيران عام 2011 على خلفية ملفها النووي الذي يصر الغرب على أنه يحتوي شقا عسكريا، بينما تقول طهران إن كافة منشآتها النووية مخصصة للأغراض السلمية. وقد ساهمت العقوبات الأميركية الأوروبية في تردي الوضع الاقتصادي بإيران وحدوث تضخم وارتفاع بمستوى البطالة.

طهران تعدم 16 متمردا رداً على هجوم سَرَفان

طهران - «وكالات» : أعدم 16 متمرداً «مرتبطين بجماعات مناهضة» لجمهورية إيران الإسلامية شنقا صباح الامس، بعد هجوم قتل فيه ما لا يقل عن 17 عنصراً من حرس الحدود الإيراني خلال الليل، كما أعلن مسؤول قضائي محلي.

ونقلت وكالة «فارس» للأنباء عن محمد مرضيه، المدعي العام في محافظة سيستان بلوشستان، أن «16 متمرداً أعدموا شنقا في سجن زهدان «كبرى مدن المحافظة» رداً على مقتل حرس الحدود في سرفان».

وقتل 14 عنصرا من حرس الحدود الإيراني، ليل الجمعة السبت، في اشتباك مسلح على الحدود الباكستانية، كما أوردت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية، نقلا عن مصدر مطلع. وصرح المصدر «بأن عناصر الحدود الإيراني قتلوا في اشتباك مسلح في منطقة سرفان «سيستان بلوشستان»، كما أصيب 5 آخرون بجروح». وأضاف المصدر أنه لا يعلم ما إذا كان المسلحون «من العصابات أو المتمردين المناهضين للجمهورية الإسلامية».

وذكرت وكالة «فارس» للأنباء أن جثامين القتلى نقلت إلى مستشفى بمدينة زهدان.

وأفادت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية أن وحدات من الجيش انتشرت في المنطقة الحدودية التي شهدت الاشتباك المذكور. وفي السنوات الأخيرة شكلت محافظة سيستان بلوشستان الحدودية مع باكستان مسرحا لعمليات دامية قامت بها جند الله، كما تشهد المحافظة بين الحين والآخر هجمات على المؤسسات الحكومية والأجهزة العسكرية الأمنية. وكانت السلطات الإيرانية أعدمت عام 2010 زعيم حركة «جند الله» عبد الملك ريجي بعد أن أدانته بالوقوف وراء العمليات المسلحة في المحافظة، إلا أن إعدامه لم يوقف التوترات هناك.

أفغانستان : تبادل لإطلاق النار بين جنود أفغان وأجانب على مشارف كابول

كابول - «وكالات»: قال مسؤولون أفغان ومن حلف شمال الأطلسي إن تبادلا لاطلاق النار اندلع بين جنود أفغان وجنود أجانب على مشارف العاصمة الأفغانية كابول وقتل جندي أفغاني على الأقل وأصيب عدد من الجنود امس.

وتؤدي الاشتباكات بين القوات الأجنبية والأفغانية الى توتر العلاقات بين قوة المعاونة الأمنية الدولية «إيساف» التي يقودها حلف شمال الأطلسي والسلطات الأفغانية وتقوض تأييد الحرب في الغرب. وأصبحت أيضا أحد أكثر أسلحة مقاتلي حركة طالبان تأثيرا ضد إيساف.

وقال دولت وزيري المتحدث باسم وزارة الدفاع الأفغانية «كان هناك خلاف بين جندي أفغاني وجندي أجنبي داخل قاعدة عسكرية... وفتحا النار على بعضهما البعض. يجري التحقيق في الواقعة.»

وذكر متحدث باسم إيساف أن الجندي القتيل أفغاني. وتفيد تقارير باصابة عدد من الجنود.

باكستان تجدد مطالبتها بوقف الغارات الأمريكية على أراضيها

نيويورك - «وكالات» : جددت باكستان أمس الاول مطالبتها الولايات المتحدة بوقف الغارات التي تشنها الطائرات بلا طيار على أراضيها، في حين دعا مفتشان بالأمم المتحدة إلى مزيد من الشفافية في هذه الغارات.

وقال السفير الباكستاني بالأمم المتحدة مسعود خان أمام إن كل الهجمات التي تشنها طائرات بلا طيار في باكستان تذكر بطريقة مروعة بأن من وصفهم بالإرهابيين قد ينفذون أعمالا انتقامية بأي مكان في البلاد. وأضاف خان أمام لجنة حقوق الإنسان بالجمعية العامة للأمم المتحدة أن بلاده تطالب بوقف هذه الغارات وتأمل أن تستجيب الولايات المتحدة لذلك تماشيا مع القوانين الدولية، مؤكدا أن مدنيين سقطوا في بلاده ضحية موت وحشي، وأن هذه الغارات تدفع الرأي العام الباكستاني نحو ما وصفه بالتشدد.

ومن جهته، طالب المقرر الخاص للأمم المتحدة لشؤون حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب بن إيمرسون الولايات المتحدة وسائر الدول بالتوقف عن شن غارات بواسطة طائرات بلا طيار، وبأن تنشر كل البيانات المتعلقة بأعداد الضحايا المدنيين الذين حصدتهم هذه الغارات.

وأكد إيمرسون أنه في حالة باكستان فإنها تؤكد أن أربعمائة مدني من أصل القتلى الـ2200 الذين حصدتهم هذه الغارات، منذ بدأت قبل عشر سنوات بذريعة ملاحقة عناصر تنظيم القاعدة وحركة طالبان. أما المقرر الخاص للأمم المتحدة لحالات الإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام التعسفي هينز كريستوف فقال إن الطائرات بلا طيار ليست أسلحة غير مشروعة بطبيعتها، لكن يجب إيلاء مزيد من الحذر باستخدامها حول العالم. وقال «إن عالما يستخدم فيه الكثير من الدول أسلحة كهذه بطريقة سرية أقل أمنا».

ومن ناحية أخرى، نفى مسؤولون باكستانيون ما أوردته صحيفة واشنطن بوست بأن بلادهم وافقت سرا على غارات الطائرات بلا طيار في السنوات الخمس الماضية.

وكشفت الصحيفة الأميركية الأربعاء وثائق سرية تفيد بأن 65 هجوما على الأقل بطائرات بلا طيار كانت مدار بحث بين البلدين، وأن هجوما تم عام 2010 بالمناطق القبلية شمال غربي باكستان بطلب من حكومة إسلام آباد.

ويأتي نشر هذه المعلومات تزامنا مع اللقاء الذي عقد في واشنطن بين الرئيس الأميركي باراك أوباما ورئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف، حيث طالب الأخير بوقف ضربات هذه الطائرات.

وبدوره، نفى رئيس الوزراء الباكستاني السابق يوسف رضا جيلاني -الذي تولى الحكومة التي شكلها حزب الشعب الباكستاني منتصف عام 2008 وحتى يونيو -2012 أي ضلوع لباكستان في ضربات الطائرات بلا طيار، رغم أن البرقيات الدبلوماسية التي نشرها موقع ويكيليكس تؤكد عكس ذلك.

وتطالب العائلات المتضررة من الغارات وكذلك المنظمات الحقوقية بتدخل دولي لمحاسبة الولايات المتحدة على ما تصفها بالجرائم ضد الأبرياء في باكستان. وتنفي إسلام آباد رسميا أي تعاون مع واشنطن بشأن هذه الضربات التي تعتبرها انتهاكا لسيادتها، لكن تسري شبهات بانتظام حول كونها تدعمها سرا.

تراجعت عن قرار إعفائه المسبق

لاهاي: «الجنائية» تطلب حضور نائب الرئيس الكيني لجلسات محاكمته

لاهاي - «وكالات» : قررت المحكمة الجنائية الدولية أمس الاول إلغاء إعفاء وليام روتو نائب الرئيس الكيني من حضور جلسات محاكمته في لاهاي بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية إلا في ظروف «استثنائية»، بينما طالب محامي الرئيس الكيني أوهورو كينياتا الملاحق أيضا من قبل المحكمة بنفس التهمة بإرجاء محاكمته إلى فبراير.

وقال القاضي سانغ هيون سونغ إن الاستئناف رأى أن قرار غرفة البداية التي سمحت لروتو في يوليو الماضي بالتغيب عن غالبية الجلسات، «يجب إبطاله».

وقد حكم قضاة المحكمة الدولية بضرورة حضور روتو كل جلسات محاكمته في لاهاي إلا بعذر محدد تقبله المحكمة، وهو ما يضعها في خلاف مع كينيا والاتحاد الأفريقي.

وكان روتو قال مؤخرا إنه يأمل إرجاء محاكمته أو استمرارها في غيابه، ليتمكن من إدارة الأزمة التي تلت الهجوم الدموي على مركز تجاري في نيروبي نهاية سبتمبر الماضي.

وليام روتو خلال جلسة سابقة

ووليام روتو «46 عاما» هو أول مسؤول في مهامه يحاكم أمام المحكمة الجنائية الدولية، وقد بدأت محاكمته يوم 10 سبتمبر الماضي.

وقد سارع المدعون العامون إلى المطالبة بإصدار حكم مماثل في دعوى منفصلة خاصة بالرئيس الكيني أوهورو كينياتا الذي سبق أن حصل على تصريح شامل -مثل روتو- يعفيه من حضور معظم جلسات محاكمته.